الأمم المتحدة S/PV.7780

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٨٠

الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/796)

1630195 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/796)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد أوبراين إلينا عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/796، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): من أين أبدأ؟ أقدم إلى مجلس الأمن اليوم، مع خالص مشاعر الحزن والاستياء والأسى الشديد والإحباط والغضب الذي لا يهدأ إزاء الأهوال الصرفة التي لا يُكبح جماحها – بما يتجاوز بكثير ذروة الرعب الذي حدث قبل أسبوعين – إحاطة إعلاميةبشأنالعار الإنساني المطلق الموجود في سورية اليوم، وفي شرقي حلب بصفة خاصة. إن شعب سورية – وعلى الأخص سكان شرقي حلب – يتعرضون للحرمان والمرض والوفاة بأعداد متزايدة ومع زيادة في الوحشية.

هذه ليست نتيجة غير متوقعة لقوى خارج سيطرتنا. هذا راجع إلى ما تقوم به أطراف النزاع، وهي نتيجة مباشرة للتقاعس، سواء كان ذلك من خلال عدم رغبة أو عدم قدرة المجتمع الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة.

وأصبح من المشروع السؤال الآن ما إذا كان هناك أي مستوى من الكوارث وحالات الموت التي يجب أن تلم بالشعب السوري لكي تتجه أطراف هذا الصراع، وبشكل أوسع نطاقا المجتمع الدولي، إلى رسم خط أحمر لا يجب المساس به. إن هذا ليس صراعا بعيدا لدينا فيه نحن كمجتمع محلي اهتمام عابر به. بل يشكل اختبارا حاسما لقدرة واستعداد الموجودين في هذه القاعة لاتخاذ قرار، واتخاذ إجراءات للتمسك بقوة بالعبارات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، الملزمة لجميع الدول، وإنقاذ السوريين من آفة الحرب.

وشهدت الأيام السبعة الماضية تكثيفا للهجمات في جميع أنحاء البلد. ومن الضربات الجوية في دير الزور إلى الغارات الجوية والهجمات البرية في حلب، وحماه، وحمص وإدلب وريف دمشق والمحافظات الأخرى، جرى تكثيف القتال، رغم الهدوء الذي ساد أسبوعا واحدا عندما أعيد العمل بوقف الأعمال العدائية، وإن كانت قد حصلت انتهاكات من جانب جميع الأطراف.

وجرى القتال الأكثر شراسة خلال الأيام الأخيرة في شرق حلب. وعقب إعلان وزارة الدفاع السورية عن هجوم قامت به في ٢٢ أيلول/سبتمبر، تشير بعض التقديرات إلى قتل ٣٢٠ مدنيا وإصابة ٧٦٥ شخصا خلال الأيام الأولى. وقتل أكثر من ١٠٠ طفل. وهذه ليست مجرد أرقام تضاف إلى عدد القتلى، وتلك أرواح أشخاص وأسر فشلنا جميعا في إنقاذها.

إن الاستخدام المزعوم للقنابل المدمرة للحصون، قد تسبب في دمار شامل في منطقة قد تم تدميرها أصلا. وقد تلقيت تقارير تفيد عن استمرار وجود جثث لرضع وأطفال ونساء ورجال تحت الأنقاض، على عمق يصل إلى ٢٠ مترا تحت الأرض، حيث لجأوا وكانوا آمنين إلى أن تم استخدام هذه الأسلحة الجديدة التي أودت بحياتهم. وتفيد التقارير بأن ضربات جوية أصابت ثلاثة من بين أربعة مراكز للدفاع المدني في شرق مدينة حلب، مما أدى إلى إصابة موظفيها، والحد بشدة من قدرتهم على الاستجابة.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أدت الهجمات إلى تعطيل محطة ضخ المياه في باب النيرب، ووقف معظم قنوات توصيل المياه إلى شرق مدينة حلب. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أصابت ضربات جوية عديدة منطقة جسر الحج في شرق مدينة حلب، مما أدى كما أفيد إلى إلحاق الضرر بالمخازن التابعة للهلال الأحمر العربي السوري، وقتل أحد الأطباء القليلين المتبقيين في شرق حلب، فضلا عن زوجته التي هي كبيرة القابلات. وبالأمس فقط، تمت مهاجمة وتعطيل عمل مستشفيين من المستشفيات الثمانية المتبقية، بما في ذلك الوحدات الجراحية الأربع المتبقية في شرق حلب. وأقتبس ما قاله الأمين العام، الذي قدم إحاطة إعلامية إلى المجلس أمس:

”فلنكن واضحين – مَن يستخدمون أكثر الأسلحة تدميرا يعرفون بالضبط ما يقومون به. ويعرفون أنهم يرتكبون جرائم حرب“. (S/PV.7779، صفحة ٢).

ونشير إلى أنه يجري جمع الأدلة، وتسجيل روايات الشهود العيان، وحتى إن لم يجر ذلك اليوم، سيأتي اليوم الذي يتم فيه الكشف عن تلك الجرائم التي ارتكبها أشخاص ومؤسسات بوحشية وانعدام أخلاق. تلك هي مسؤولية الأمم المتحدة بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في العالم، كما أن من واجب الأمم المتحدة الحفاظ على تلك الأدلة التي توجه أصابع الاتهام إلى واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء وقادتها وضباطها، إلى أن يحين الوقت. ويبدو أن الرادع الوحيد المتبقي هو أن تكون هناك مساءلة حقيقية في محكمة الرأي والرفض على الصعيد العالمي. ويعلم الله، أن لا شيء آخر يفيد في وقف هذه المجزرة المتعمدة والعبثية لأشخاص فقدوا وسحقوا.

واسمحوا لي أن أكون واضحا، إن شرق حلب الآن ليس على حافة الهاوية؛ إنه قد سقط بالفعل في أتون كارثة إنسانية تخلو من الرحمة والشفقة، وتختلف عن أي كارثة إنسانية شهدناها في سورية، حيث لا يتاح وصول أفراد الأمم المتحدة، منذ ٧ تموز/يوليه، ويقال إن القطاع الصحي في شرق حلب الآن على وشك الانهيار التام. وثمة حاجة ملحة لمئات عمليات الإجلاء الطبي الحاسمة. وقد تلقيت تقارير مقلقة عن رفض علاج المرضى، أو علاجهم في طوابق بعض المرافق الطبية المتبقية. وتم تجاوز طاقة وحدة العناية المركزة على الاستجابة. وتوفي أربعة أشخاص، ثلاثة منهم أطفال، في غياب مراوح للتهوية. وهناك أيضا تقارير عن وجود نقص حاد في الأدوات الجراحية، وأكياس الدم والتخدير والمواد الطبية الحيوية الأخرى. ونتيجة لذلك، تكتسي أولوية تقديم المساعدات الطبية نفس قدر أولوية تقديم المساعدات الغذائية.

وبسبب الحصار، يظل الغذاء نادرا، مع حصص غذائية تكفي لإطعام ٤٠ ٠٠٠ شخص فقط لمدة شهر واحد. وعلى الرغم من وجود مخزونات أغذية محدودة، ظهر بالفعل تأثير وصول المواد الغذائية بشكل محدود. وقد تم الإبلاغ عن حدوث وفيات جراء سوء التغذية والمرض والتسمم لأولئك الذي يبحثون عن الغذاء. وهناك أيضا نقص في إمدادات المياه العذبة الآن، ومن المتوقع قريبا تزايد الأمراض الفتاكة التي يمكن الوقاية منها، وهو أمر مأساوي لا داعي له.

وهناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل محاصر في شرق حلب، وهم من بين أكثر الفئات ضعفا، التي تعاني في المقام الأول

وتعاني بشكل أكبر. إن صور ألان كردي، وعمران دقنيش وروان العوش، قد حازت على الاهتمام العالمي العابر، وظلت راسخة في ضمائرنا، لكنها ليست لا حالات معزولة ولا استثنائية، بل إنها ترمز للقتل والانتهاك المروع لأطراف النزاع للأطفال. وتجد أفرقة الإنقاذ كل يوم أطفالا، تحت أكوام من الأنقاض في خضم جحيم شرق مدينة حلب وهوائها الخانق الممزوج بالغبار. وفي الوقت نفسه، تقوم جماعات مسلحة غير تابعة للدول بتنفيذ هجمات عشوائية في غرب حلب، وبطبيعة الحال هذا ليس مجرد عمل أحادي الجانب، ولكن الثقل الكبير للقوات موجه ضد الأشخاص العالقين في شرق مدينة حلب. ولا بد لنا من وضع حد لهذا الكابوس.

لقد كنا على أهبة الاستعداد ولا نزال لتقديم المساعدة لشرق حلب عبر الحدود، وعبر خطوط الدعم. ورغم الارتباك،كما تبين للأسف، في محاولة الحصول على وقف الأعمال العدائية بشكل كامل، الذي تطلب مفاوضات مكثفة من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية قصيرة، فإنني قد دعوت منذ شهر تموز/يوليه، إلى هدنة إنسانية مدهما ٤٨ ساعة أسبوعيا كحد أدنى، وضرورة تنفيذها على وجه السرعة، من أجل السماح بدخول المعونة الإنسانية، وعمليات الإجلاء الطبي للأشخاص الذين يوجدون في حالة حرجة، وإراحة المدنيين من وابل القنابل والهجمات التي تتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف.

والوقت غير مناسب الآن للبحث عن المديح، أو حماية موقف سياسي أو حتى عسكري. إن الوقت قد حان لإدراك الرعب الذي يتكشف أمام أعيننا، والاتفاق على إنسانيتنا المشتركة واستعادة وقف الأعمال العدائية لحماية المدنيين وإنقاذ الأرواح. وسيكون ذلك أفضل عمل إنساني؛ وإذا لم نتمكن من الحصول على وقف للأعمال القتالية، يجب كحد أدنى تحقيق هدنة إنسانية مدهما ٤٨ ساعة أسبوعيا. وأي شيء أقل من ذلك سيترك المجلس اليوم على الجانب الخاطئ من التاريخ، وعلى الجانب الخاطئ من الوفيات التي يمكن تجنبها. وتلك هي مسؤولية أطراف النزاع، ولكن الإرادة الموحدة لكل عضو من أعضاء المجلس ستتيح الفرصة لتحقيق ذلك.

وكما سمع مني أعضاء المجلس من قبل، لم تبق سوى كلمات قليلة لوصف أهوال الناس الذين يعيشون تحت الحصار. إن كفاحهم هو كفاح يومي من أجل البقاء، إذ أنهم محاصرون ويصعب وصولنا إليهم، ويتعرضون لعقاب جماعي. ويجب أن تشكل هذه الحالة المشينة في حلب، نداء استغاثة وطلب إنقاذ موجهين للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن هذه الحالة تستوفي الآن معايير الحصار، بما في ذلك الحصار العسكري، وعدم وصول المساعدات الإنسانية وانعدام حرية التنقل للمدنيين. إن شرق حلب يرزح الآن تحت الحصار.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن هذا الأمر لا يقوم على تخمينات، بل على حقائق على أرض الواقع أبلغت عنها للتو. والمنطقة مطوقة عسكريا من جانب القوات السورية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل جماعات المعارضة المسلحة القيام بعمليات عسكرية من داخل المدينة، معرضة المحاصرين هناك لخطر أكبر ومستمر. ورغم كل جهودنا الجماعية، التي نوقشت بالتفصيل في المجلس، لم يجر تقريبا أي وصول للمساعدات الإنسانية عبر الحدود أو عبر خطوط الأطراف الفاعلة منذ أوائل شهر تموز/يوليه.

وينبغي الإشارة إلى أن هذا الأمر نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على حدّ سواء.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تأكيد وجود ممرات متاحة، فإن المدنيين الراغبين في الدخول إلى منطقة شرق حلب والخروج منها غير قادرين على القيام بذلك بأعداد كبيرة. ولو كنتم مكانهم لفعلتم الشيء نفسه: فالمرء لا يُقدِم على فعل ذلك إذا لم يكن لديه مكان يذهب إليه طوعاً وإذا كان

مرجّحاً أنّ القنّاص سيطلق النار على أي حال. وما برحنا نقول ذلك منذ وقت طويل: لا يمكن للمدنيين أن يتحركوا عندما توجد هذه المستويات من انعدام الأمن. وقمنا أيضاً بتقييم هذا الانعدام في الحركة استناداً إلى الوجود العسكري في نقاط الدخول والخروج وشواغل أمنية محددة، لا تنحصر في نيران القناصة والاحتجاز عند الانتقال عبر الممرات الإنسانية التي أنشأها الاتحاد الروسي.

إن حالة ٢٧٥ ٠٠٠ شخص آخر محاصرين في سورية هي حقاً أمر منافٍ للضمير. ويجب علينا جميعاً أن نبذل كل جهد ممكن لإنهاء هذه الممارسة التي تعود إلى القرون الوسطى بصورة قاطعة. وهذا يعني أن عدد الأشخاص المحاصرين في سورية قد زاد من ٥٨٦ ٢٠٠ إلى ٨٦١ ٢٠٠ بعد خصم أولئك الذين طُلب منهم مغادرة داريا في أواخر آب/أغسطس. هذا بالإضافة إلى الملايين من السوريين في المواقع التي يصعب الوصول إليها اليوم.

إن الحصار ليس سلاحاً للحرب، بل هو انتهاك صارخ وغير مبرر للقانون – القانون الذي وقعت عليه الأطراف التي تفرض الحصار. وفيما يكافح الشعب السوري من أجل البقاء ولا يزال الحل السياسي بعيد المنال، فأفضل ما يمكن للمجتمعات المحلية التي تتعرّض للهجوم أن تأمل فيه فوراً هو أن تصل المساعدة الإنسانية إليها. إن دور العاملين في المجال الإنساني ليس أن يكونوا جزءاً من الحل السياسي، بل توفير الغذاء والمأوى والأدوات اللازمة للبقاء على قيد الحياة لمن هم بحاجة إليها، في حين يتم السعي إلى هذا الحل. وقد وُجّهت ضربة قاسية في الأسبوع الماضي لهذه الجهود الرامية إلى حماية الفئات الضعيفة وإيصال المساعدات إلى المجتمعات المحلية المحتاجة والتدخل من أجل سد الثغرة حين لا يوجد بديل.

وبعد نصف عقد من النزاع، ينبغي ألا يكون من الضروري التوضيح لأي طرف من الأطراف أن قوانين الحرب توفّر الحماية لعمال المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، لا ينبغي أن أحيط مجلس الأمن علماً بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد من لم يتحزّبوا مع أي طرف في النزاع ومن يرغبون في دخول أكثر البيئات التي يمكن تصورها صعوبةً لمساعدة من يعانون من معاناة تفوق الخيال. ومع ذلك، في الأسبوع الماضي، في حين اجتمع القادة من جميع أنحاء العالم لمناقشة الأزمة الإنسانية في سورية، شهدنا هجوما مدمّرا على قافلة إنسانية.

وفي وقت مبكّر من مساء ١٩ أيلول/سبتمبر، فيما كانت ٣١ شاحنة تسلّم المساعدات المنقذة للحياة في أورم الكبرى على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة حلب، تعرّض العاملون في المجال الإنساني للهجوم في مثال مروّع آخر على تجاهل أطراف النزاع لحياة المدنيين والحيز الإنساني. وخلال ساعتين، أصبحت المنطقة المحيطة بالقافلة الإنسانية للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والتي تحمل علامات مميزة منطقة قتل. وقُتل بوحشية ١٨ عاملاً إنسانياً –١٢ متطوعاً و ٥ سائقين وعمر بركات، رئيس الهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى. وجُرح ١٥ سائقاً آخرين، وقُتل كثير من المدنيين وجُرحوا ولحقت أضرار بالغة بالمخزن الذي كان يجري فيه تفريغ الإمدادات وعيادة طبية مجاورة له. وتعرّض السكان المحليون لمزيد من الصدمات لدى مشاهدتهم ما يحدث لأولئك الذين يحاولون مساعدتهم. وبطبيعة الحال، لم يتلقوا المساعدة المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها – وهو ما تكشّف أنه خطر مضاعف.

وقد أعربتُ عن خالص تعازيّ لأسر وزملاء وأحباء أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، وأتعهد ببذل قصارى جهدي لضمان ألا يضيع موتهم سدى. وأدعو الجميع إلى الإمساك بزمام هذه اللحظة. وأدعو المجلس إلى المسارعة لحماية الجهات الإنسانية الفاعلة، سواء كانوا من موظفي الأمم المتحدة أو من شركائنا من المنظمات غير الحكومية، الذين يواجهون الردود العنيفة

كل يوم تقريباً. كما أدعو المجلس إلى التصدي لجميع العقبات والتأخيرات التي تعرقل نشر المساعدة، وأن يكفل إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. والأهم من ذلك، أدعو المجلس إلى إنهاء إراقة الدماء.

لقد كانت القافلة الإنسانية المتجهة إلى أورم الكبرى تحرّكاً منظماً تنظيماً دقيقاً، كما هو حال جميع عمليات نشر المعونة الإنسانية. وعند عبور خطوط التماس لتقديم المساعدة، تحصل الأمم المتحدة وشركاؤها أولاً على إذن من السلطات السورية. ويتم إعطاء إخطار مسبق إلى جميع الأطراف، وتُقدَّمُ تحديثاتٌ مستمرّة لموقع القافلة ووضعها طوال حركتها. وتقوم قوافل المعونة الإنسانية للأمم المتحدة بإبلاغ جميع الأطراف الفاعلة في الميدان بإيصال المساعدات الإنسانية الذي يجري الاضطلاع به. ويتم القيام بإجراءات إزالة الالتباس هذه لضمان تسليم المساعدات دون التعرض لأي هجوم.

وليس لدينا حتى الآن جميع التفاصيل. غير أنه ليس من السابق لأوانه توضيح آثار هذا الهجوم المشين. إذا كان المهاجمون على علم بالقافلة الإنسانية وتعمدوا مهاجمتها، فقد ارتكبوا جريمة حرب. وبغض النظر عن السبب وبصرف النظر عن الطرف المسؤول، يجب أن يعرف هؤلاء الأشخاص أنهم سيخضعون للمساءلة. فالمساءلة أمر هام من أجل العدالة، ولكنه ضروري أيضاً لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وهذا أمر عملي بقدر ما هو مسألة مبدأ. وإذا لم يكن هناك أي ضمانات بأن قوافل المساعدات الإنسانية ستكون آمنة، فإن قدرة العاملين الإنسانيين على إيصال المساعدات ستتعرض للخطر وسيظل المحتاجون إليها يعانون. وكما قلت من قبل، إن الموجودين على الخطوط الأمامية لتقديم المعونة شجعان، ولكنهم ليسوا انتحاريين. ولا بدّ من توفير الضمانات الأمنية الكافية لإيصال المعونة. نعم، هذا يعني العمل مع جميع الأطراف بجياد، حتى وإن لم يرُق ذلك للبعض. تلك هي المبادئ الإنسانية التي أعتمد عليها أنا وغيري في الأمم المتحدة وخارجها ممن يشارك في العمل الإنساني لنمنح أنفسنا ترخيصاً بالعمل. وإمكانية الوصول بالنسبة لنا تعني كل شيء. ولا يمكننا دونها، ونحن نمضي في طول سورية وعرضها، أن نحدث التغيير الذي يدعونا مواطنو العالم إلى القيام به.

وقد دعا الأمينُ العام إلى إجراء تحقيق صارم للتحقق من وقائع الحادث ومساءلة المسؤولين عنه. ويستعرض الأمين العام حالياً الخيارات للشكل الأكثر فعالية للتحقيق. وأدعو جميع الأطراف إلى النهوض وإبداء رغبتها في حماية الحيز الإنساني ودعم عملية التحقيق من أجل المساءلة الكاملة والشفافة والقضاء على الإفلات من العقاب.

وفي حين أنه من الصحيح أن الأمم المتحدة وشركاءها يدعمون الملايين من الأشخاص بالمعونة كل شهر من خلال البرامج العادية والأنشطة العابرة للحدود، فأولئك الذين هم في أشد الحاجة كثيراً ما يكونون هم الذين لا يمكن الوصول إليهم بأي من الوسيلتين. وبينما نركز جُلّ الاهتمام على ضمان وصول المساعدات الإنسانية عن طريق القوافل عبر خطوط التماس، فهذا لا ينتقص من الطرائق الأخرى التي تكفل الإيصال الفعلي لمعظم المعونات، ولكن الهدف منه ضمان أن يتركز الاهتمام على المواقع التي لا يمكننا الوصول إليها بخلاف ذلك.

وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة على السواء، واصلنا الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة عن طريق القوافل المشتركة بين الوكالات العابرة لخطوط التماس في أيلول/سبتمبر. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، تمكّنا من الوصول إلى ٨٤ ٠٠٠ شخص في تلبيسة؛ وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، وصلنا إلى ٣٥ ٠٠٠ شخص في المعضمية؛ وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وصلنا إلى ٧٠ ٠٠٠ شخص في حي الوعر بحمص؛ وفي اليوم التالي، وصلنا إلى حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص في البلدات الأربعة – مضايا والزبداني والفوعة وكفريّا. ونواصل الوصول إلى السكان عن

طريق الجو – بالجسور الجوية والإسقاط الجوي على السواء. وقد انتهينا الآن من ١٢٦ عملية إسقاط جوي منذ نيسان/أبريل في دير الزور، حيث أرسلنا إمدادات الطعام والأغذية ولوازم الصحة والمياه والإصحاح ولوازم النظافة الصحية إلى السكان المحتاجين. ويشمل ذلك جولتين كاملتين من توزيع الأغذية، لتصل كل منها إلى ما مجموعه ١١٠ ٠٠٠ شخص في حاجة إليها. وبدأت الجولة الثالثة في ١٢ آب/أغسطس. وأنجزنا الآن ٩٠ عملية نقل جوي إلى القامشلي، مقدّمين مجموعة من إمدادات الغذاء والصحة والمياه والإصحاح ولوازم النظافة الصحية، ومساعدات التغذية والتعليم والمأوى والمواد غير الغذائية، بما في ذلك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ حصة غذائية كاملة.

وبالنسبة للناس على امتداد الجدار الرملي على الحدود السورية – الأردنية، والذي زرته في وقت سابق من هذا الشهر، تلقينا مؤشرات إيجابية من السلطات الأردنية تفيد بأن المنظمات الإنسانية قد تكون قادرة على استئناف عمليات تقديم المعونة للوصول إلى أولئك الذين تقطعت بهم السبل هناك بحلول أوائل الشهر المقبل. ونتطلع إلى تنفيذ جميع الترتيبات الأمنية وغيرها من الترتيبات ليتسنى تحقيق ذلك، إلى حين إيجاد حلول أطول أجلاً. وأود أن أعرب عن امتناني لأولئك الذين يعملون بجد لتحقيق ذلك.

وبينما نرحب بعمليات إيصال المعونة هذه، التي توفر شريان حياة للأشخاص المحاصرين في أماكن لا يمكننا بلوغها، كان من المحبط بصورة خاصة أن نرى الأسابيع الأخيرة تمرّ دون حدوث تحسّن في إمكانية الوصول، ولا سيما أن إعادة العمل بوقف الأعمال العدائية كان ينبغي أن توفر فرصة لتوسيع نطاق وصولنا. وبدلاً من ذلك، فإن التأخير في عمليات النشر عبر خطوط التماس قد أصبح أمراً شائعاً. ونُشرت القافلة الأولى المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس في ١٩ أيلول/سبتمبر.

و لم ترسل أولى القوافل العابرة للخطوط الشهر الماضي إلا يوم ٢٣ آب/أغسطس. وذلك يعني عدم وصول أي معونة إلى كثير ممن هم في أمس الحاجة إليها من خلال القوافل العابرة للخطوط المشتركة بين الوكالات في الأسابيع الثلاثة الأولى من كل من الشهرين الأخيرين.

و لم تقدم المساعدة إلى البلدات الأربع – وهي الأولى بعد خمسة أشهر منذ السماح بدخول آخر معونة في ٣٠ نيسان/أبريل – إلا بعد العديد من العقبات والتأخيرات الناجمة عن سحب المواد الطبية في اللحظة الأخيرة من القوافل، الأمر الذي تطلب مجموعة مفاوضات إضافية بين الأطراف للتوصل إلى اتفاق نهائي. وعلاوة على البلدات الأربع، استمر سحب اللوازم الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية، حيث تم سحب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المواد الطبية في هذا العام وحده. ويبقى ربط المساعدة الإنسانية بأي شكل من الأشكال بأحكام صاع بصاع الواردة في اتفاق البلدات الأربع أمرا غير معقول.

وكما قلت في مرات عديدة، فقد ظلت الأمم المتحدة وستظل مستعدة لإرسال القوافل. فقد قدمت طلباتنا وشاحناتنا مستعدة للتحرك، غير أنه تم تأخيرها بذات الأساليب البيروقراطية – الردود المتأخرة والافتقار إلى رسائل التيسير والمفاوضات بشأن عدد المستفيدين. وإذ أننا نواجه هذه المشاكل بانتظام مفزع، جاء هذا الشهر كذلك بمزيد من أساليب المماطلة لحرمان من هم في حاجة ماسة إلى المعونة منها، مثل تباطؤ السلطات الأمنية السورية في إصدار التصريحات في المخازن وتدمير المواد من قبل قوات الأمن، في حالة المعضمية. وقد اضطررنا لإعادة تحميل الشاحنات بحضور ضباط روس لضمان تعاون أفراد قوات الأمن السورية. وبالأمس فقط، حرمت قافلة متوجهة إلى دوما من المرور عند آخر نقطة تفتيش، على الرغم من حصولها على جميع الضمانات والموافقات اللازمة. وقد أجبرت على العودة إلى

المستودع بعد الانتظار لأكثر من ثماني ساعات عند آخر نقاط التفتيش السورية.

وبطبيعة الحال، ظل انعدام الأمن كذلك عاملا هاما في الحد من نشر القوافل. وقبل يومين فقط، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ألغت الأمم المتحدة قافلة متجهة إلى الرستن، عندما كانت الشاحنات عند آخر نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السورية، بسبب غارات جوية فوق البلدة التي تحاول الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول إليها. فهذه قافلة أخرى تم إبلاغ جميع الأطراف عن تحركها وقدمت جميع الأطراف تأكيدات أمنية بشأنها، غير أنها فشلت في توفير ممر آمن لها. وبالطبع، يمكنكم أن تتخيلوا جحيم المدنيين الذين أفاقوا ذلك الصباح آملين في الحصول أخيرا على معونة منقذة للحياة، ليجدوا أنفسهم بدلا من ذلك تحت هجوم لا هوادة فيه.

ونحن الآن في انتظار رد الحكومة على خطة قافلة تشرين الأول/أكتوبر المشتركة بين الوكالات المقدمة في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقد طلبت الأمم المتحدة الوصول إلى ٩٦٢ ٨٠٠ من الناس المحاصرين في ٢٩ من المناطق الواقعة عبر الخطوط وذات الأولوية التي يصعب الوصول إليها. ويُتوقع الرد في اليوم التالي، وأدعو السلطات السورية إلى الرد الإيجابي على الطلب وفي الوقت المحدد وأن تعمل على تنفيذ الرد على الطلب في الوقت المناسب. فلا يسعنا أن يمر شهر آخر ونحن ننتظر لثلاثة أسابيع قبل أن تتحرك أولى القوافل العابرة للخطوط. وتزداد معاناة المدنيين مع زيادة انعدام الأمن. ولا بد من إتاحة الوصول الآمن المستدام استنادا إلى تقييم الأمم المتحدة للحاجة.

إن سورية تنزف. ويموت مواطنوها. وجميعنا نسمع صرختهم طلبا للمساعدة. ونفعل نحن كعاملين في الحقل الإنساني، كل ما في وسعنا. وفي الأسبوع الماضي، جاء قادة العالم إلى نيويورك، وجلسوا حول هذه الطاولة، واجتمعوا على المستوى الوزاري، وكل ذلك من غير نتائج ملموسة. وبدلا من ذلك، وبينما كان قادة العالم مجتمعين، تزايد العنف فعلا – وقتل المزيد من المدنيين والمزيد من العاملين في المجال الإنساني. لقد حان الوقت لإلقاء اللوم. وقد حان الوقت لأن يتوقف المجلس عن التسامح مع التجاهل التام لأبسط أحكام القانون الدولي الإنساني.

إنني أدعو المجلس إلى العمل الآن على إحقاق الحق لأولئك الذين ضحوا بحياتهم وإلى أن يتخذ الخطوات اللازمة لإنهاء العنف. فببساطة، لا يستأهل البديل أن ينظر فيه. فالحرمان الذي نراه لن يزداد إلا سوءا. وإذا لم تنه أطراف النزاع هذا العنف فعندئذ يبقى الأمل الوحيد هو الإرادة والتدابير الجماعية الموحدة لمجلس الأمن. والأمر متروك للمجلس لتحويل المسار ولتهيئة الظروف اللازمة للوصول إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة، ولإنهاء الحصار ولاستعادة الحوار السياسي ولإنهاء الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية الواقعية جدا.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية المفصلة. لقد طلب وفد بلدي الكلمة لأننا نؤمن بأن هذه الإحاطات الإعلامية لا تعني مجلس الأمن فحسب، بل كذلك تعني جميع أعضاء المنظمة. وفي ذلك الصدد، وبوصفنا عضوا منتخبا في المجلس، فإننا نعتقد أن من واجبنا أن نتشاطر مع الأعضاء الذين انتخبونا لهذا الموقع آراءنا بشأن موضوع الإحاطات الإعلامية المفتوحة. وسأتشاطر الآن رأي وفد بلدي من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية في عملنا. كما نود أن نكون متسقين مع أفعالنا يوم الاثنين، عندما نأخذ الكلمة في الوقت الذي يتم فيه تناول البعد السياسي للنزاع مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا (انظر S/PV.7777)

وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس (S/PV.7774)، في ٢١ أيلول/سبتمبر، الذي أعرب فيه رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء عن تأييدهم لإيجاد حل تفاوضي للأزمة. وقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي، الهجوم المقيت على قافلة المعونة الإنسانية، في انتهاك لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني. وفي الساعات القليلة الماضية، تعرضت مدينة حلب – أو بالأحرى، ما تبقى من مدينة حلب – إلى تدمير بواحدة من أكثر الغارات الجوية كثافة منذ بداية التراع، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى وإلى دمار هائل للهياكل الأساسية التي كانت عمليا مدمرة أصلا.

إن هذا التصعيد العسكري ضربة أخرى لحماية المدنيين ولتوقعات السكان السوريين بوقف معاناتهم الطويلة التي استمرت لأكثر من خمس سنوات. وكما فعلنا بالأمس خلال الإحاطة الإعلامية المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) (انظر S/PV.7779)، فإننا ندين بشدة مرة أخرى استمرار الضربات الجوية على المستشفيات والمرافق الطبية في سورية، التي أصبحت في الآونة الأخيرة ممارسة إجرامية متكررة، ويجب أن تتوقف فورا. وندين استخدام الحصار والجوع كتكتيك حربي، ونناشد مرتكبي هذه الأعمال رفع الحصار الذي يؤثر على الملايين من الناس في سورية. إننا نواصل دعم هدنة الـ ٤٨ ساعة أسبوعيا لإيصال المساعدات الإنسانية الذي يمكن أن يكون سالفا لوقف آخر لإطلاق النار.

ويبدو أن الحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم، بعد مضي تسعة أشهر من السنة وبعد سبعة أشهر منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وسبعة أشهر منذ اتخاذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) وبعد ما يقرب من ٥٠ اجتماعا لمجلس الأمن بشأن الحالة في سورية. إن البيانات التي نلقيها هنا، مهما حسنت نوايانا، لا تغير الحقيقة على الأرض. فلا تزال حلب والمناطق الأخرى في سورية تشهد أهوالا يومية من التفجيرات التي لا تتوقف التي تعمل تدريجيا على إبادة سكانها. إنها مجزرة من دون أي مبرر على الإطلاق في أعين العالم الذي يبدو عاجزا عن الاستجابة لهذه الهمجية الزائدة.

وقد سألنا قبل بضعة أيام، بالنظر إلى الحالة، عما سيفعله مجلس الأمن وماذا ستكون نتيجة مداولاتنا في ضوء رعب قل نظيره في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من أننا جميعا الحاضرين هنا قد ذكرنا إلى حد الغثيان بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في سورية، فإن الأحداث على الأرض تثبت خلاف ذلك. وبالتالي، وإلى أن توقف أطراف التراع في سورية والجهات الداعمة لها محاولاتها الرامية إلى بلوغ أهدافها بتلك الطريقة، سيكون من الصعب جدا بالنسبة لنا التوصل إلى اتفاق يمكِّن الأطراف من استئناف المفاوضات لإيجاد حل سياسي للتراع.

إنّ هذه لحظة فاصلة. وقد شهد الشعب السوري والمجتمع الدولي، حتى الآن، إخفاق المجلس في وقف الأعمال العدائية وكفالة الوصول الآمن المستمر والمنتظم للمعونة الإنسانية وتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف عملية الانتقال السياسي المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) التي توقفت منذ خمسة أشهر. وتقع علينا مسؤولية الوفاء بواجب المجلس أو أن نُسجَّل في التاريخ بوصفنا من يقع عليهم اللوم على العجز عن وقف إحدى أسوأ التراعات التي شهدتها البشرية في هذا العقد.

لنواصل جميعا متابعة كل جهد ممكن لوضع خلافاتنا جانبا والتوصل بصورة نهائية إلى التزام بإيجاد زخم جديد وربما أخير للبحث عن حل سياسي للتراع في سورية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث مرة أخرى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة المحادثات من أجل التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لإنهاء التراع أخيرا وضمان الاستعادة التدريجية للسلام في سورية. ويمكن للمجلس التعويل على دعم أوروغواي.

ومن المرجح أنه إذا نظر المجلس في المسألة السورية من زاوية إعطاء الأولوية للرجال والنساء والأطفال والمدنيين والعمال، الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان هذا البلد، فإنه سيتوصل إلى حل أكثر قابلية للاستمرار. وسيشهد مئات الآلاف من الضحايا وملايين السوريين، الذين تضررت حياتهم جراء الحرب على قراراتنا المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوروغواي على بيانه، الذي يعبر عن وجهات نظر وفد نيوزيلندا، وأنا واثق، من أنه يعبر أيضا عن وجهات نظر العديد من الوفود الأخرى في القاعة.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة المقررة خلال شهر أيلول/سبتمبر، فإنني أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد نيوزيلندا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين، والموظفين التابعين لكل منهم، والأمانة العام على كل الدعم الذي قدموه لنا.

إن جلسة اليوم مثيرة للمشاعر بصفة خاصة بالنسبة لي ولأعضاء فريقي، حيث أنه من المرجح أن يمر عقدان من الزمن قبل أن يترأس نيوزيلندي مجلس الأمن مرة أخرى.

لقد كان شهرا حافلا للغاية. وتوصلنا إلى قرارات بشأن العديد من المسائل الهامة، وخاصة فيما يتعلق بكولومبيا وأمن الطيران ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأفغانستان. ولكن كما تبين من خلال هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، فإننا لم نتمكن من التوصل إلى قرارات بشأن القضية الأكثر إلحاحا التي تواجهنا. وهذه مسألة أصابت وفد بلدي بخيبة أمل كبيرة. ومع ذلك، فإننا ندرك العمل الشاق للغاية والدعم والمساهمات الإيجابية لجميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، وكذلك جميع موظفي خدمة المؤتمرات والمترجمين الشفويين.

وفي ختام رئاستنا، وأنا أعلم أنني أتكلم باسم المجلس، أعرب عن أطيب التمنيات لوفد الاتحاد الروسي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.